الخطوط التوجيهية الدولية
لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

FIAT PANIS

الخطوط التوجيهية الدولية
لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١١

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-606952-8

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

© FAO 2011

إعداد هذه الوثيقة

تتضمن هذه الوثيقة *الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع* التي أيدتها لجنة مصايد الأسماك في دورتها التاسعة والعشرين (فبراير/ شباط 2011).

وتهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/64/72.

وقد صيغت هذه الخطوط التوجيهية وأُعدت من خلال سلسلة من الأنشطة، بناء على طلب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين (مارس/ آذار 2009) واشتملت على:

- عقد مشاورة خبراء لصياغة خطوط توجيهية دولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع (روما، إيطاليا، 21–23 ديسمبر/كانون الأول 2009)؛
- عقد مشاورة تقنية لصياغة خطوط توجيهية دولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع (روما، 6–10 ديسمبر/كانون الأول 2010)؛ خضعت خلالها الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة للمزيد من التنقيح وتم اعتمادها (تقرير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 957 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة).

وقدمت حكومة النرويج دعماً سخياً لهذه العملية بالكامل، بما في ذلك عقد المشاورة التقنية.

منظمة الأغذية والزراعة.
الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.
روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2011. 34 صفحة.

مستخرج

أُعدت هذه الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من خلال عملية تشاركية تشمل خبراء في مجال مصايد الأسماك ومديري المصايد من الحكومات وقطاع صيد الأسماك والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وقد صممت هذه الخطوط التوجيهية لتقديم التوجيه بشأن عوامل الإدارة التي تتراوح بين إطار تنظيمي مناسب ومكونات برنامج جيد لجمع البيانات، وهي تضم تحديد اعتبارات الإدارة الرئيسية والتدابير اللازمة لضمان صون الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة، بالإضافة إلى الموائل المتضررة. وهذه الخطوط التوجيهية طوعية وتشكل صكا مرجعيا لمساعدة الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على صياغة وتنفيذ التدابير المناسبة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في جميع مصايد الأسماك وأقاليم العالم.

بيان المحتويات

	الصفحات
إعداد هذه الوثيقة	iii
مستخرج	iv
الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع	1
الموجز	1
معلومات أساسية	2
النطاق والغرض والأهداف	4
النطاق	4
الغرض	4
الأهداف	4
خصائص الصيد العرضي	5
خصائص المصيد المرتجع	7
أطر الإدارة	7
أطر الحوكمة	7
الأطر المؤسسية والخاصة بالإدارة	9
التخطيط لإدارة الصيد العرضي	11
التخطيط للإدارة	11
جمع البيانات وعمليات تقييم الصيد العرضي	15
جمع البيانات ورفع التقارير والتقييم	15
البحث والتطوير	18

تدابير إدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع 20
الضوابط على المدخلات والمخرجات 21
تحسين تصميم معدات الصيد وأجهزة التخفيف من تأثيرات الصيد العرضي وتحسين استخدامها 23
تدابير مكانية وزمانية 24
فرض حدود و/أو حصص على الصيد العرضي والمصيد المرتجع 25
الحوافز الاقتصادية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع 26
التدابير الأخرى لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع 27
خسائر ما قبل الصيد والصيد غير المقصود 27
الرصد والمراقبة والإشراف 28
تدابير التوعية والاتصال وبناء القدرات 29
اعتبارات بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية 32
اعتبارات خاصة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك 32
المتطلبات الخاصة للدول النامية 33

الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

الموجز

أعدَّت المشاورة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة التي عُقدت في روما في الفترة من 6 إلى 10 ديسمبر/ كانون الأول 2010 هذه الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع واعتمدتها. ويتوخى من هذه الخطوط التوجيهية مساعدة الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على إدارة الصيد العرضى والحد من من المصيد المرتجع وفقاً لمدونة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد.

1 – معلومات أساسية

1–1 تدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 (المدونة) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) إلى الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية المائية وتتطلب القيام بعملية صيد الأسماك مع إيلاء المراعاة الواجبة للبيئة. وتشجع المدونة أيضاً صون التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية وحمايته والحفاظ عليه بالتقليل إلى أدنى حد من تأثيرات مصايد الأسماك على الأنواع غير المستهدفة وعلى النظام بوجه عام. ولكن، على الرغم من إقرار جميع أعضاء المنظمة للمدونة سنة 1995، ثمة قلق متزايد من أن معدلات نفوق الأسماك نتيجة الصيد العرضي والمصيد المرتجع تهدد الاستدامة الطويلة الأجل للعديد من مصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي في العديد من المناطق، مما يسفر عن زيادة انعدام الأمن الغذائي، ويؤثر تأثيراً سلبياً على سُبل معيشة الملايين من صيادي الأسماك والعاملين في قطاع الأسماك الذين يعتمدون على الموارد السمكية.

2–1 وتمت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الصيد العرضي والمصيد المرتجع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك في القرار رقم A/RES/64/72 بشأن مصايد الأسماك المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين. وحُثت الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية الفرعية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من المنظمات الدولية المختصة على خفض أو إنهاء الصيد العرضي ومصيد معدات الصيد المفقودة أو المهملة والأسماك المرتجعة وخسائر ما بعد الصيد، وعلى دعم الدراسات والبحوث التي ستؤدي إلى الحد من الصيد العرضي من صغار الأسماك أو إنهائه.

3–1 وتضمنت الجهود التي بذلتها المنظمة في الماضي لمعالجة هذه القضايا إعداد خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة لعام 1999 الصادرة عن المنظمة وخطوطها التوجيهية بشأن أفضل الممارسات ذات الصلة، وخطة العمل الدولية لصيانة وإدارة

أسماك القرش الصادرة عن المنظمة والخطوط التوجيهية للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد. ورغم هذه الجهود، تستمر المشاكل بحيث توجد مستويات مرتفعة من عمليات الصيد العرضي والمصيد المرتجع غير المرغوبة فيها وغير المبلغ عنها في كثير من الأحيان في العديد من مصايد الأسماك الموجودة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك صيد صغار الأسماك ذات القيمة الاقتصادية وذات الأهمية الإيكولوجية. وقد قدّرت المنظمة في عام 2004 أن حجم الصيد العالمي المرتجع يبلغ زهاء 7 ملايين طن. لكن تقدير الكمية الكلية للصيد العرضي العالمي والمصيد المرتجع كان عملية صعبة لأسباب متنوعة. وتبعاً للتعريف المستخدم، قد يتجاوز حجم الصيد العرضي 20 مليون طن.

4–1 وقدمت المنظمة، أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في المنظمة التي عقدت في مارس/آذار 2009، إفادة عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع وأعادت الإعراب عما يساورها من قلق إزاء أن (1) إنزال الصيد العرضي، و(2) المصيد المرتجع، و(3) خسائر ما قبل الصيد كانت مصادر قلق كبير في الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم الذي لا يدار بشكل جيد. ووافقت لجنة مصايد الأسماك، في الدورة نفسها، على أن المنظمة ينبغي أن تعد خطوطاً توجيهية دولية بشأن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من خلال عملية مشاورة للخبراء تليها مشاورة تقنية.

5–1 وبناءً على ذلك، اتخذت المنظمة خطوات لإعداد خطوط توجيهية من خلال تنسيق (1) مشاورة للخبراء لإعداد مشروع خطوط توجيهية عُقدت في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2009؛ و(2) مشاورة تقنية عقدت في روما، إيطاليا خلال الفترة من 6 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2010 لوضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية الدولية بشأن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع (هذه الخطوط التوجيهية).

6–1 ويجب تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها، حسبما يجري إعدادها، بما يتفق مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، كما تضمنتها اتفاقية الأمم

المتحدة لقانون البحار الصادرة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 (اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 1982). وليس في هذه المدونة ما يخل بحقوق الدول أو ولايتها أو واجباتها بموجب القانون الدولي كما جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 1982.

7-1 كما يجب تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها لتكملة التدابير المتعلقة بالصيد العرضي الواردة في خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة وخطوطها التوجيهية بشأن أفضل الممارسات ذات الصلة، وخطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش، والخطوط التوجيهية للحد من تفاعلات السلاحف البحرية ونفوقها في عمليات الصيد.

2- النطاق والغرض والأهداف

2-1 النطاق

إن نطاق هذه الخطوط التوجيهية عالمي، إذ يشمل جميع أنشطة الصيد في جميع البحار والمحيطات والمياه الداخلية.

2-2 الغرض

يكمن الغرض من هذه الخطوط التوجيهية في مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على تنفيذ المدونة واتباع نهج للنظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك من خلال اعتماد إدارة فعالة في مجال الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

2-3 الأهداف

تتمثل أهداف هذه الخطوط التوجيهية في النهوض بالصيد الرشيد بواسطة ما يلي:

(1) خفض صيد ونفوق الأنواع والأحجام التي لن تُستخدم بطريقة تتسق مع المدونة إلى أدنى حد؛

(2) وإسداء التوجيه بشأن التدابير التي تساهم في زيادة فعالية إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛

(3) وتحسين جميع مكونات الصيد الذي يمثل الصيد العرضي والمصيد المرتجع مجموعتين فرعيتين منه والإبلاغ عن هذه المكونات وحسابها.

4–2 خصائص الصيد العرضي

1–4–2 ليس من الممكن وضع تعريف دولي موحد للصيد العرضي نظرا إلى الطابع المتنوع جدا لمصايد الأسماك في العالم، والاختلافات التاريخية في كيفية تعريف الصيد العرضي على المستوى الوطني، وأوجه الغموض المرتبطة بالمصطلحات ذات الصلة بالصيد العرضي وخيارات فرادى الصيادين بشأن كيفية استخدام مختلف أجزاء الصيد العرضي. كما أن هناك تفسيرات وظيفية للصيد العرضي تتضمن المصيد الذي لم يكن الصائد ينوي صيده ولكن تعذر عليه تجنبه أو لم يرغب فيه في غالب الأحيان أو اختار عدم استخدامه. وهناك أيضا تفسيرات تنظيمية للصيد العرضي في خطط إدارة مصايد الأسماك. وقد لا تتفق هذه الأنواع من التفسيرات بالضرورة.

2–4–2 وفي مصايد الأسماك التي لديها خطة لإدارة مصايد الأسماك، يمكن الإشارة في الخطة إلى الأنواع والأحجام التي تعتبر من الصيد العرضي. وفي حال عدم الإشارة إليه، فإن الصيد العرضي يشير إلى جزء من مجموع المصيد الذي لا يتسق مع

هذه الخطة. ويمكن أيضا الإشارة إلى الصيد العرضي على أنه مصيد محظور في ذلك الصيد.

2–4–3 وفي مصايد الأسماك متعددة الأنواع/ متعددة المعدات التي يوجد فيها مستوى ضعيف من الانتقائية فيما يتعلق بالمعدات والتي تستخدم فيها معظم الأنواع التي يتم اصطيادها، يشير الصيد العرضي إلى ذلك الجزء من المصيد الذي يتعين عدم اصطياده نظرا إلى أنه يؤدي، ضمن جملة أمور أخرى، إلى عواقب بيئية و/أو اقتصادية وخيمة.

2–4–4 وقد تم الإقرار بطائفة واسعة من المشاكل المرتبطة بالصيد العرضي في مصايد أسماك محددة، وتشمل بعض أمثلة المصيد جملة أمور منها:

(1) أنواع وأحجام ليست مستهدفة بشكل محدد في أحد مصايد الأسماك؛

(2) والأنواع المحمية أو المعرضة للخطر أو المهددة؛

(3) وصغار الأسماك؛

(4) والكائنات الحية التي لا يوجد لها أي استخدام مقصود.

2–4–5 وتدرج بعض البلدان حالات النفوق قبل المصيد والصيد غير المقصود في تعاريفها القانونية الخاصة بالصيد العرضي، في حين لا تبادر إلى ذلك بلدان أخرى. وقد يكون من الضروري اتخاذ تدابير إضافية للتصدي للعواقب الأخرى لصيد الأسماك والتي ينظر فيها في القسم 8 من هذه الخطوط التوجيهية.

5–2 خصائص المصيد المرتجع

المصيد المرتجع هو ذلك الجزء من مجموع المصيد المنزلق أو الذي يتم إلقاؤه. وقد يتكون المصيد المرتجع من نوع واحد أو عدة أنواع، يمكن أن تكون حية أو ميتة. وفي سياق هذه الخطوط التوجيهية، يشير المصيد المرتجع إلى إلقاء الأسماك أو إعادة الأسماك الميتة والأسماك التي قد لا تبقى على قيد الحياة بعد إطلاقها. وفي حين أن الهدف المنشود هو الحد من صيد الموارد المائية الحية التي لن تستخدم، فإن بعض المصيد أمر لا مفر منه. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يتمثل الهدف في إطلاقه حيا وتعظيم فرص بقائه على قيد الحياة عن طريق خفض حالات النفوق بعد الإطلاق. وتشمل بعض أمثلة مشاكل المصيد المرتجع الخاصة بمصايد الأسماك جملة أمور منها:

(1) تغيرات في بيئة السلسلة الغذائية من خلال إرجاع الأسماك الميتة أو الأسماك الذي قد لا تبقى على قيد الحياة بعد إطلاقها حية؛

(2) والخسارة المتصورة للأسماك من خلال الإرجاع؛

(3) والصيد غير المستدام إذا لم تكن كمية المصيد المرتجع مدرجة في تقييم حالة مصايد الأسماك وفي تنفيذ خطة الإدارة ذات الصلة.

3– أطر الإدارة

3–1 أطر الحوكمة

3–1–1 ينبغي للدول، بوصفها دول العلم أو دول الميناء أو دولا ساحلية أو دول (أسواق) الاستيراد أو التصدير وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما الصكوك ذات الصلة بالتجارة، أو عند ممارسة ولايتها القضائية على مواطنيها، وبمشورة من سلطة إدارة مصايد الأسماك المختصة، المساهمة

في تحقيق أهدافها فيما يتعلق بإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع[1].

3–1–2 وينبغي للدول وضع سياسات وأطراً قانونية ومؤسسية وطنية وتنفيذها لتحقيق إدارة فعالة للصيد العرضي وللحد من المصيد المرتجع، بما يشمل التدابير التي وافقت عليها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي هي أعضاء فيها أو تشارك فيها كجهات متعاونة غير أعضاء. وينبغي لأطر الحوكمة والأطر القانونية أن تمكِّن من القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بما يلي:

(1) تطبيق نهج للنظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك؛

(2) واستخدام المراقبة الفعالة للمدخلات و/أو المخرجات، لا سيما في مصايد الأسماك التي يمثل فيها الصيد العرضي والمصيد المرتجع قضية هامة؛

(3) وتنفيذ الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك، حسب الاقتضاء، لتحسين إدارة الصيد العرضي وللحد من المصيد المرتجع؛

(4) وتنفيذ التدابير والإجراءات المبينة في الاتفاقات الدولية والخطوط التوجيهية المتفق عليها دولياً وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك من أجل إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

[1] أبدت آيسلندا، أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، ملاحظة مفادها أنها تفهم أن كلمة "أهدافها" في الفقرة 3–1–1 تتعلق بأهداف سلطة مصايد الأسماك المختصة.

3–2 الأطر المؤسسية والخاصة بالإدارة

3–2–1 ينبغي للدول كفالة اتساق التدابير المتخذة لإدارة الصيد العرضي وللحد من المصيد المرتجع مع اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 1982 واتفاق عام 1995 لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 المتعلقة بصيانة وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة الصادر عام 1995 بشأن الأرصدة السمكية) ومع الصكوك الدولية الأخرى بما في ذلك المدونة.

3–2–2 وينبغي للدول اعتماد التدابير الضرورية وتنفيذها لكفالة إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع كجزء من إدارة مصايد الأسماك:

(1) وفقاً للنهج الوقائي، كما يرد في المادة 6 من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية، وعلى النحو المبيَّن في المادة 6–5 والمادة 7–5 من المدونة؛

(2) ووفقاً للاستخدام الرشيد للأسماك على النحو المنصوص عليه في المدونة؛

(3) واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية والتقنية المتاحة، مع أخذ المعارف الموجودة لدى الصيادين في الاعتبار.

3–2–3 وينبغي للدول تشجيع بناء القدرات من أجل تحسين إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع بما يشمل، عند الاقتضاء، المشاركة في الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك.

4–2–3 وينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك القيام بما يلي:

(1) إعداد خطط إدارة مصايد الأسماك الموجودة لديها أو تعديلها بحيث تتضمن الخطط أهدافاً بشأن استخدام وإدارة ذلك الجزء من الصيد الكلي الذي يمثل الصيد العرضي والمصيد المرتجع مجموعتين فرعيتين منه، وكفالة اتساق هذه الخطط مع المدونة؛

(2) وتشجيع إشراك الصيادين في إعداد تدابير لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، مع الاعتراف بقيمة ما يتمتعون به من معارف وخبرة؛

(3) والنهوض باستخدام الحوافز الملائمة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع وضمان كفايتها لتشجيع اعتماد تدابير الإدارة والامتثال لها.

5–2–3 وينبغي للدول تعزيز وبناء قدرات منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك لكي تدير الصيد العرضي وتحد من المصيد المرتجع، مع إدراج مبادئ وقواعد القانون الدولي والصكوك الدولية ذات الصلة ضمن مهام هذه المنظمات أو الترتيبات.

6–2–3 عندما يتم اصطياد نوع من الأنواع في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي المناطق المتاخمة الواقعة خارج الولاية الوطنية، تكون الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع لذلك النوع أكثر فعالية إذا كانت متجانسة في هذه المناطق.

4– التخطيط لإدارة الصيد العرضي

4–1 التخطيط للإدارة

4–1–1 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك كفالة أن يعالج التخطيط لإدارة مصايد الأسماك جميع المصادر الهامة لنفوق الأسماك في أي مصيدة من مصايد الأسماك، وكفالة أن يكون هذا التخطيط مستنداً إلى نهج النظام الإيكولوجي بالنسبة إلى مصايد الأسماك ومتسقاً مع المدونة.

4–1–2 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تحديد المصايد التي يحدث فيها صيد عرضي ومصيد مرتجع وإخضاعها للتقييم وأن تحدد متطلبات إجراءات الإدارة. وينبغي أن تشمل عمليات التقييم هذه، حيثما أمكن ذلك وضمن جملة أمور أخرى، ما يلي:

(1) معلومات عن نوع (أنواع) الصيد الذي يجري القيام به أو الذي يجري التفكير في القيام به، بما في ذلك أنواع السفن ومعدات الصيد، ومناطق الصيد، ومستويات جهد الصيد، ومدة الصيد، وكذلك الأنواع المستهدفة وأنواع أسماك الصيد العرضي وأحجامها، وبشكل خاص الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرّضة للخطر أو المحميّة؛

(2) وإجراء تقدير للمخاطر لتحديد الطابع المحدد لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع ونطاق تلك المشاكل في

مصيدة الأسماك المعنية كأساس لتحديد الأولويات والتخطيط؛

(3) واستعراض فعالية المبادرات القائمة للتصدي لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع التي تُظهرها عملية تقدير المخاطر؛

(4) واستعراض الفعالية المحتملة للطرق البديلة الرامية إلى التصدي لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع التي تُظهرها عملية تقدير المخاطر؛

(5) وإجراء تقدير لآثار تدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع على عمليات الصيد، وبالنسبة إلى الدول، على سبل المعيشة للتأكد من التأثيرات المحتملة لتنفيذها ومن الدعم اللازم لتيسير الأخذ بها؛

(6) واستعراض نظم الرصد المنتظم لفعالية تدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، وتقييم هذه النظم على ضوء أهداف الإدارة الشاملة؛

(7) وإجراء تقييم منتظم للخطط ولتدابير الإدارة لإدخال ما يلزم من تعديلات عليها.

3-1-4 وينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، استناداً إلى التقييم والتعريف المشار إليهما في الفقرة 4-1-2 من هذه الخطوط التوجيهية، الشروع في عملية تخطيط لإدارة الصيد لجميع مصايد الأسماك التي يتعيّن اتخاذ إجراءات بصددها لإدارة الصيد العرضي. وينبغي أن يتضمن هذا التخطيط أهدافاً واستراتيجيات ومعايير وتدابير موجهة نحو إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

وينبغي إدراج تخطيط إدارة الصيد العرضي ضمن خطط أوسع نطاقاً لإدارة مصايد الأسماك.

4-1-4 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك كفالة اشتمال التخطيط لإدارة الصيد العرضي على أفضل الممارسات لإدارة الصيد العرضي وللحد من المصيد المرتجع والتي تُعدّ بالتعاون مع المعنيين من أصحاب الشأن. وينبغي لأفضل الممارسات هذه، حيثما ينطبق ذلك، أن تشمل، ضمن جملة أمور أخرى، مايلي:

(1) تحديد مشكلة (مشاكل) الصيد العرضي والمصيد المرتجع الحالية؛

(2) واستعراض السياق والقوى المحرّكة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشكلة (مشاكل) الصيد العرضي والمصيد المرتجع؛

(3) وتعداد أهداف للإدارة قابلة للتحديد الكمي ويمكن التحقق منها في الأجلين المتوسط والطويل وإعطاء مبررات لها؛

(4) والعمل، في الحالات التي يتعيّن فيها معالجة مشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع، على وضع تدابير كفيلة بتحقيق هذه الأهداف، تكون مكيّفة مع خصائص كل مصيدة من مصايد أسماك، بموازاة السعي إلى زيادة التطابق والتجانس بين مختلف تدابير الإدارة المطبّقة على نفس نوع الأرصدة أو في المصيدة نفسها، وذلك من أجل:

(أ) الحدّ قدر المستطاع من إمكانية حدوث صيد عرضي من خلال تدابير مكانية و/أو زمانية؛

(ب) والحدّ قدر المستطاع من الصيد العرضي عن طريق إجراء تحويرات في معدات الصيد وفي ممارساته؛

(ج) السعي قدر المستطاع إلى زيادة إطلاق سراح أسماك الصيد العرضي وهي لا تزال حيّة؛

(د) الحدّ من المصيد المرتجع؛ و/أو

(هـ) العمل قدر المستطاع على استخدام أسماك الصيد العرضي الذي يستمرّ في ظلّ اتخاذ هذه التدابير، على أن يكون هذا الاستخدام متسقاً مع المدونة.

(5) وإدراج الصيادين كشركاء كاملين في إعداد تدابير التخفيف من حدة التأثيرات واختبارها وتقييم فعاليتها؛

(6) ودعم إجراء تجارب مضبوطة في ظلّ ظروف الصيد التجاري بغرض التحقق من فعالية تدابير التخفيف من حدة التأثيرات؛

(7) وتشجيع الابتكار عن طريق التعاون بين الصيادين والعلماء والقطاع والقيّمين على إدارة الموارد والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الصلة؛

(8) وتشجيع البحوث التعاونية فيما بين الدول بشأن مصايد الأسماك التي تتشارك فيها أو التي تعاني من مشاكل متشابهة بالنسبة إلى الصيد العرضي والمصيد المرتجع؛

(9) والترويج للإجراءات الكفيلة بالنجاح في التخفيف من حدة مشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع في مصايد الأسماك وإذكاء وعي الرأي العام بها.

5–1–4 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تحديد ما يلزم من تمويل وموارد بشرية في مرحلة التخطيط لإدارة الصيد العرضي.

5– جمع البيانات وعمليات تقييم الصيد العرضي

5–1 جمع البيانات ورفع التقارير والتقييم

5–1–1 ينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، كجزء من عملية التخطيط لإدارة الصيد العرضي، القيام قدر المستطاع ومع مراعاة حجم مصايد الأسماك ونوعها بما يلي:

(1) إنشاء تقنيات ملائمة ويعوَّل عليها للرصد والتقييم من أجل (أ) تحديد كيفية تأثير الصيد العرضي والمصيد المرتجع على الموارد المائية الحيّة؛ (ب) وتقييم وتحسين أداء تدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛

(2) وتطبيق إجراءات وبروتوكولات لجمع البيانات تكون ملائمة لحجم مصايد الأسماك ونوعها مع مراعاة نتائج عمليات تقدير المخاطر المشار إليها في الفقرة 4–1–2 من هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك استخدام المراقبين والسجلات الموحّدة ونظم رصد وضع السفن؛

(3) والنظر في إمكانية استخدام برامج وطنية وإقليمية لتدريب الصيادين والقيّمين على إدارة الموارد والمراقبين العلميين من أجل تحسين عملية تحديد الصيد العرضي وجمع البيانات ورفع التقارير؛

(4) والحرص على أن تشمل برامج جمع البيانات استقصاءات اجتماعية واقتصادية تتناول جملة أمور من بينها قيمة عمليات الإنزال إلى البرّ والعمالة في قطاعات الصيد والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير التنظيمية.

2–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إعداد استراتيجيات لجميع بيانات دقيقة في الأجل الطويل بما يناسب حجم مصايد الأسماك ونوعها، مع مراعاة أهمية إدارة تقديرات المصيد الإجمالي الخاص بمصيدة محددة من مصايد الأسماك وبنوع محدد من الأسماك، وحجم توزيع المصيد والمصيد المرتجع، بالإضافة إلى تفاوت الصيد العرضي ونفوق أسماك الصيد العرضي والمصيد المرتجع بحسب المكان والزمان.

3–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، عند الاقتضاء، أن تسعى إلى تحقيق مستوى ونطاق كافيين لبرامج المراقبة بما يكفي لإعطاء تقديرات كميّة لمجموع المصيد والمصيد المرتجع والصيد العرضي للموارد المائية الحيّة.

4–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، سعيا منها إلى توحيد عمليّة جمع البيانات عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع، أن تقوم بما يلي:

(1) وضع سلّم بالأولويات للبحوث والإدارة بالنسبة إلى كلّ مصيدة من مصايد الأسماك على حدة؛

(2) واستدراج مساهمات الصيادين والعلماء والقطاع والقيّمين على إدارة الموارد والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الصلة بالنسبة إلى معايير جمع البيانات عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع؛

(3) وتصميم بروتوكولات لأخذ العيّنات واختبارها لتوفير الدقة المنشودة للبيانات بأدنى كلفة ممكنة؛

(4) وتقييم مدى دقّة البيانات وفائدتها لتقدير حجم الصيد العرضي والمصيد المرتجع وخصائصهما؛

(5) ودمج عملية جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية (مثلاً تكاليف التشغيل وحجم الأسطول وخصائص السفن) مع عملية جمع البيانات الأوقيانوغرافية والبيولوجية.

5–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تحديد نوع وجودة المعلومات القائمة حالياً، بما يشمل مدى توافر الخبرة والمعلومات من المشاركين في قطاع مصايد الأسماك، ومجموعات صون الموارد، وأصحاب الشأن الآخرين مع الحرص على استخدام جميع مصادر المعلومات الملائمة استخداماً كاملاً في تقدير المخاطر المشار إليه في الفقرة 4–1–2 من هذه الخطوط التوجيهية، وكذلك في عمليات تقييم تأثيرات النفوق بسبب الصيد العرضي والمصيد المرتجع.

6–1–5 وعليه، ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تقييم تأثيرات الصيد العرضي والمصيد المرتجع وكذلك التأثيرات البيولوجية والاقتصادية لإدارة الصيد العرضي وتدابير الحد من المصيد المرتجع.

7–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تولي الاعتبار الواجب لحقيقة أنه بالنظر إلى أن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع يتطلبان في كثير من الأحيان وجود أنواع مختلفة من البيانات من مصادر كثيرة فقد يلزم إيجاد نظم متكاملة ومحسّنة لتجميع هذه البيانات وإدارتها وتحليلها. وينبغي الحرص على إتاحة البيانات عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع للعموم من أجل تشجيع الشفافية في إدارة الصيد العرضي.

8–1–5 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تدرك أنّ الإبلاغ عن التكوين الكامل للمصيد من حيث الأنواع قد لا يكون عملياً في مصايد الأسماك المتعددة الأنواع والمتعددة المعدات. وبناء على ذلك، قد يكون من الضروري اللجوء إلى وسائل بديلة، من قبيل الإبلاغ عن مؤشرات الأنواع أو غيرها من الوسائل الموازية لها.

6– البحث والتطوير

1–6 ينبغي للدول، وحسب المقتضى، للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إجراء البحوث الضرورية لتخطيط إدارة الصيد المرتجع والمصيد العرضي والترويج لها. وفي حال عدم توافر ما يكفي من المعلومات لإجراء عمليات تقدير المخاطر على أنواعها وغيرها من التحليلات المشار

إليها في القسمين 4 و5 من هذه الخطوط التوجيهية، ينبغي إجراء مزيد من البحوث عن بيولوجيا الأنواع التي شملها الصيد العرضي وعن أداء معدات الصيد وتدابير التخفيف من تأثيراتها وعن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتدابير والتقنيات الرامية إلى إدارة الصيد العرضي والحدّ من نفوق أسماك المصيد المرتجع.

2–6 وينبغي اختبار التدابير المرتبطة بمعدات وبطرق الصيد في ظلّ ظروف الصيد التجارية باستخدام أفراد مدربين على النحو الواجب ومع تعاون وتعاضد قطاع الصيد بدءاً من المراحل الأولى للاختبار وصولاً إلى مرحلة التنفيذ.

3–6 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تتعاون معاً من أجل تقييم القضايا المتصلة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع على النطاق الكامل لتوزيع الأنواع التي تكون موضع قلق حيثما ينطبق ذلك.

4–6 وفي مصايد الأسماك التي تعاني من مشاكل متصلة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع على النحو المشار إليه في تقدير المخاطر في الفقرة 4–1–2 من هذه الخطوط التوجيهية، وفي حال عدم وجود تدابير للحدّ من ذلك، ينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تضع برامج للبحث والتطوير لاعتماد معدات للصيد انتقائية بدرجة أكبر أو طرق صيد بديلة وتكون عملية مأمونة وفعالة وقابلة للاستدامة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في إدارة الأنواع المتضررة إدارة مستدامة.

5–6 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، دعما لتدابير الإدارة الرامية إلى التخفيف من حدة المشاكل المتصلة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع، أن تعدّ، حسب الاقتضاء، خرائط للموائل الموجودة في قاع البحار وتوزيعها ونطاق الأنواع التي يتم اصطيادها من خلال الصيد العرضي، ولاسيما الأنواع النادرة أو المعرّضة للخطر أو المهددة بالانقراض أو

المحميّة، للتأكد من المناطق التي يمكن أن تتداخل فيها الأنواع التي يتم اصطيادها من خلال الصيد العرضي مع جهود الصيد.

6–6 ويجوز للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ولقطاع الصيد عند الحاجة إلى موارد إضافية لإجراء أو تطبيق البحوث حول الصيد العرضي، أن تقيم شراكات أو علاقات تعاون مع المؤسسات المسؤولة عن تطوير قطاع الصيد، ومع الجهات الملائمة القيّمة على البحوث ومع الجهات المموّلة، بما في ذلك المؤسسات الخاصة.

7– تدابير إدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع

1–7 ينبغي للدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تحرص على أن تكون إدارة الصيد العرضي وتدابير الحدّ من المصيد المرتجع:

(1) ملزِمة؛
(2) واضحة ومباشرة؛
(3) قابلة للقياس؛
(4) مستندة إلى أساس علمي؛
(5) مستندة إلى النظام الإيكولوجي؛
(6) كفؤة من الناحية الإيكولوجية؛
(7) عملية ومأمونة؛
(8) كفؤة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية؛
(9) قابلة للتطبيق؛
(10) أعدّت بصورة جماعية بمشاركة القطاع وأصحاب الشأن؛
(11) ومنفّذة بالكامل.

2–7 وينبغي أن تخضع تدابير الإدارة لمراجعة دورية لكي تستوفي بصورة مستمرّة الأهداف والغايات المنشودة منها.

3–7 أدوات إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ضمان توافر طائفة متنوعة من الأدوات لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. ومن تلك الأدوات ما يلي:

(1) الضوابط الخاصة بالمدخلات و/أو المخرجات؛

(2) وتحسين تصميم معدات الصيد وأجهزة الحد من تأثيرات الصيد العرضي وتحسين استخدامها؛

(3) والتدابير المكانية والزمنية؛

(4) وفرض حدود و/أو حصص على الصيد العرضي؛

(5) وفرض حظر على المصيد المرتجع وحيثما أمكن، الإشارة إلى عدم إمكانية الإفراج عن المصيد الذي يُحتفظ به وهو لا يزال حياً واستخدامه بما يتماشى والمدوّنة؛

(6) وإعطاء حوافز للصيادين من أجل التقيّد بتدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

4–7 الضوابط على المدخلات والمخرجات

1–4–7 ينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر بعناية في تطبيق ضوابط على طاقة الصيد ومجهود الصيد في أي مصيدة من مصايد الأسماك يحدث فيها صيد عرضي ومصيد مرتجع ويتسبب فيها ذلك في مشاكل كبرى. وفي حالة التفكير في اتخاذ إجراءات، ينبغي اتباع

الأحكام المنصوص عليها في "خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد" الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عام 1999.

7–4–2 وينبغي للضوابط على طاقة الصيد ومجهود الصيد الرامية إلى معالجة مسألتي الصيد العرضي والمصيد المرتجع استهداف مصيدة الأسماك المسببة لهاتين المسألتين.

7–4–3 ينبغي لاستبعاد الطاقة والمجهود المفرطين من مصيدة أسماك/منطقة/وقت معين ألا يؤدي إلى زيادة المشاكل الناشئة عن الصيد العرضي والمصيد المرتجع، في مصايد أسماك/مناطق/أوقات أخرى.

7–4–4 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إيلاء عناية خاصة لاستخدام الضوابط على المخرجات لغرض إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

7–4–5 وبالإمكان صياغة تدابير لضبط المخرجات، منها مثلاً الحصص الفردية أو على نطاق الأسطول ككلّ، و/أو فرض حدود على الصيد العرضي المسموح به، وتطبيق تلك التدابير ضمن إطار خطط إدارة مصايد الأسماك.

7–4–6 ويجوز تصويب الحصص الخاصة بالأنواع المستهدفة أو المخصصات من حصة ما الموزّعة على الأساطيل أو مصايد الأسماك، استناداً إلى النفوق المقدّر من الصيد العرضي أو المصيد المرتجع المرتبطة باصطياد الأنواع المستهدفة.

5–7 تحسين تصميم معدات الصيد وأجهزة التخفيف من تأثيرات الصيد العرضي وتحسين استخدامها

1–5–7 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك النظر في إمكانية استخدام التدابير التكنولوجية لتحسين الانتقائية وللحد من الصيد العرضي والمصيد المرتجع، بما يشمل جملة أمور من بينها ما يلي:

(1) تغيير تصميم معدات الصيد (مثل حجم عيون الشبكة، وحجم الخطاطيف، والجَرّ الموجه) وتجهيزها ونشرها؛

(2) وتركيب أجهزة للحد من الصيد العرضي (مثل أدوات استبعاد السلاحف، والشباك الفارزة، والألواح الشبكية المربّعة والخطوط المهدبة على الخطوط الطويلة)؛

(3) واستخدام تقنيات تشغيلية أثناء الصيد للحد من الاصطدام بالصيد العرضي (مثل مناورة الانسحاب أثناء الصيد بالشباك الكيسية)؛

(4) واستخدام التجهيزات والممارسات وتقنيات المناولة التي تزيد من احتمالات بقاء الأسماك التي يُطلق سراحها بعد صيدها على قيد الحياة؛

(5) واستخدام معدات صيد بديلة تؤدي إلى التقليل من كمية الصيد العرضي؛

(6) والاستخدام الصحيح لنظم متكاملة لرصد تحديد وضع السفن ومعدات الصيد ورسم خرائط الموائل.

2–5–7 عند إعداد الأنظمة الخاصة بمعدات الصيد، ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك كفالة

توافقها مع التدابير الأخرى، من قبيل الحد القانوني الأدنى لأحجام الإنزال إلى البرّ ومعرفة تداعيات تطبيق هذه الأنظمة والقبول بها.

6–7 تدابير مكانية وزمانية

1–6–7 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر في إمكانية اتخاذ تدابير للحد من التفاعلات مع الصيد العرضي الهش على وجه الخصوص (من قبيل صغار الأسماك، والأنواع النادرة أو المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض أو المحمية) وذلك من خلال تحديد وإنشاء مناطق يكون فيها استخدام جميع معدات الصيد أو بعضاً منها محدوداً أو ممنوعاً بالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة وبما يتسّق والقانون الدولي.

2–6–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر في الاستعانة بعمليات إغلاق تكيفية أو مكانية للحدّ من مشاكل الصيد العرضي.

3–6–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تشجع تبادل المعلومات في ما بين الصيادين والقيّمين على إدارة الموارد لتحديد مناطق/أوقات مشاكل الصيد العرضي بما يتيح للصيادين تجنّبها على نحو فعّال.

4–6–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تستند في قراراتها بشأن فرض عمليات إغلاق على أفضل النصائح العلمية المتاحة وأن تولي عناية خاصة

لإمكانية حدوث تداعيات غير مباشرة وغير مقصودة نتيجة تطبيق هذا النوع من التدابير.

5–6–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر في جدوى فرض شرط جديد يقضي بالابتعاد عن المناطق التي تعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بالصيد العرضي.

7–7 فرض حدود و/أو حصص على الصيد العرضي والمصيد المرتجع

1–7–7 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، من ضمن خطة لإدارة مصايد الأسماك، أن تنظر في إمكانية إقامة نظم تكفل عدم وجود أي مصيد مرتجع حيثما أمكن ذلك، وفرض حدود فردية وعلى نطاق الأسطول ككلّ بالنسبة إلى الصيد العرضي في المصايد التي لا يمكن فيها تجنُّب هذا النوع من الصيد العرضي.

2–7–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، عند تطبيق حدود و/أو حصص على الصيد العرضي، أن تولي الاعتبار لما يلي:

(1) الوقت اللازم للصيادين للتكيف مع أيّ قيود جديدة؛
(2) واستخدام التدابير المكمّلة التي قد تكون ضرورية لتحسين فعاليتها (مثل شروط رفع التقارير)؛
(3) ونوع الرصد اللازم ومستواه لتحقيق الامتثال الكافي؛
(4) وإمكانية نقل هذه الحدود و/أو الحصص.

3–7–7 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تسعى، قدر الإمكان وحيثما أمكنها ذلك، إلى كفالة

أن تعكس محصلة جميع الحصص المسموح بها لأي أسطول من الأساطيل التكوين المتوقع للمصيد في منطقة العمل.

4–7–7 وعند وضع حصة بالنسبة لنوع من أنواع الأسماك الذي قد يكون هدفاً بحد ذاته أو من ضمن الصيد العرضي في عدد متنوّع من مصايد الأسماك، من الضروري إذاً الحرص على حساب الحصص الخاصة بالأنواع المستهدفة في المصيد وتلك الواقعة ضمن الصيد العرضي، ضمن نطاق حدّ إجمالي.

5–7–7 وينبغي وضع حدود وحصص للصيد العرضي طبقاً للنهج الاحترازي حيثما تكون المعلومات المتاحة عن المجموعات التي يشملها الصيد العرضي محدودة.

8–7 الحوافز الاقتصادية لإدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع

ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الصيادين يعتمدون على الأرجح تقنيات تستوفي تدابير الإدارة ويعتمدون تقنيات صيد مصممة خصيصاً لإدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع إذا كانت هذه التدابير تحسّن دخلهم، ونوعية مصيدهم، وكفاءتهم التشغيلية و/أو سلامتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً مراعاة النقاط التالية:

(1) إنّ الاستفادة من فرص الصيد أو عدمه قد يشكلان حافزاً اقتصادياً قوياً للامتثال لتدابير التخفيف من تأثيرات الصيد العرضي؛

(2) وطبقاً للقواعد الدولية بشأن الإعانات والرسوم، يمكن خفض التكاليف المترتبة على الصيادين لقاء اعتماد تكنولوجيات كفيلة بالتخفيف من تأثيرات الصيد العرضي، حسب المقتضى، عن طريق تقديم المنح/القروض والمعاملة التفضيلية بشأن الرسوم والضرائب الخاصة بالاستثمار في هذا النوع من التكنولوجيا.

9–7 التدابير الأخرى لإدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع

1–9–7 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لمصايد الأسماك أن تسعى إلى إلغاء أو تعديل التدابير التنظيمية التي تعطي حوافز من شأنها أن تقوّض تدابير إدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع.

2–9–7 وفي الحالات التي يجب فيها إطلاق أسماك الصيد العرضي، قد يتعين تطوير التقنيات بصورة أكبر من أجل زيادة احتمالات بقاء الأنواع المائية الحية على قيد الحياة بعد إطلاقها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة طاقم الصيد.

3–9–7 وينبغي دعم إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من خلال التطوّر التكنولوجي في قطاع ما بعد الصيد.

4–9–7 وينبغي للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك الإقرار بأنّ الإجراءات المتخذة للحد من الصيد العرضي لنوع من الأنواع قد تؤدي إلى زيادة الصيد العرضي لأنواع أخرى.

8– خسائر ما قبل الصيد والصيد غير المقصود

1–8 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر في إمكانية اتخاذ تدابير لمعالجة تأثير الخسائر ما قبل الصيد والصيد غير المقصود على الموارد المائية الحيّة. وتشمل الإجراءات الممكنة لتقييم هذه الآثار والتخفيف منها ما يلي من بين جملة أمور أخرى:

(1) اعتماد أهداف في سياسات وخطط إدارة مصايد الأسماك لخفض حالات النفوق إلى أقصى حدّ ممكن نتيجة للخسائر ما قبل الصيد وللصيد غير المقصود؛

(2) وتحسين المعلومات العلمية بشأن حجم وأسباب الخسائر ما قبل الصيد وتأثيرات الصيد غير المقصود، لكي يتسنى إدراجها في عمليات تقييم الأرصدة والموارد السمكية والنظم الإيكولوجية؛

(3) واستحداث تكنولوجيات وتدابير تحدد من الناحية الكميّة حالات النفوق والتأثيرات المرتبطة بالخسائر ما قبل الصيد وبالصيد غير المقصود، والحدّ من تلك الحالات والتأثيرات. وقد يتضمن هذا أدوات لتقدير الخسائر ما قبل الصيد حسب أنواع المعدات المختلفة، وتعديل معدات وطرق الصيد، وتحديد ملكية المعدات، والتقليل من الخسائر في المعدات، وتحديد إجراءات وبرامج لاسترجاع المعدات المفقودة، وخفض طاقة الصيد للمعدات المفقودة وإلغائها حيثما أمكن ذلك، مثلاً من خلال استخدام مواد قابلة للتحلل.

2-8 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك مراعاة العمل الذي تقوم به في الوقت الحالي المنظمة البحرية الدولية بشأن مراجعة الملحق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام 1973 بالصيغة المعدلة ببروتوكول عام 1978 (الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن 78/73) والخطوط التوجيهية لتنفيذ الملحق الخامس في ما يتعلق بخفض أثر خسائر معدات الصيد.

9- الرصد والمراقبة والإشراف

1-9 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، حسب المقتضى وقدر المستطاع، القيام بما يلي:

(1) طلب الإبلاغ عن جميع المعلومات ذات الصلة بالصيد العرضي والمصيد المرتجع؛

(2) ورصد جميع عمليات الصيد ذات الصلة ومراقبتها والإشراف عليها، بما في ذلك مناولة المصيد على متن سفينة الصيد وعمليات الإنزال إلى البرّ في الموانئ.

9–2 وينبغي للدول أن تضع وتنفذ السياسات القطرية الملائمة، وكذلك الأطر القانونية والمؤسسية، لكفالة فعالية الرصد والمراقبة والإشراف على مصايد الأسماك لغرض إدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع.

9–3 وقد يتضمن ذلك تفتيش سفن الصيد ومعداته قبل المباشرة بعمليات الصيد ومراعاة الأنظمة ذات الصلة التي وضعتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، حسب المقتضى.

9–4 وسعياً إلى زيادة الامتثال الطوعي وإلى تحسين إنفاذ تدابير إدارة الصيد العرضي، ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تشجع الصيادين على المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها وعلى الانضباط الذاتي (مثلاً من خلال الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية).

10– تدابير التوعية والاتصال وبناء القدرات

10–1 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تتيح معلومات موثوق بها وأن تعمل على رفع مستوى الوعي بشأن مشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها مع الصيادين والحكومات وصانعي السياسات وأصحاب الشأن المعنيين الآخرين والجمهور العام.

2–10 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إعداد إطار لعلاقات عمل تعاونية في الأجل البعيد في مجالي إدارة الصيد المرتجع والحدّ من المصيد مع أصحاب الشأن والسلطات المختصة بالإدارة على المستويات كافة ومع الوكالات والمنظمات الأخرى، بما في ذلك إتاحة معلومات دقيقة وفي التوقيت المناسب عن القضايا والأنظمة والأنشطة المتصلة بالصيد المرتجع.

3–10 وينبغي للدول تحديد الفرص المتاحة للتعاون لأغراض التخطيط من أجل الحد أوجه عدم اتساق فيما بين أطر الإدارة الموجودة، بدءاً بالمستويات المحلية ووصولاً إلى المستويات الدولية.

4–10 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تقارن وتتبادل المعلومات عن الطرق التي تمثل أفضل الممارسات لرصد الصيد العرضي وتقدير كميته وإدارته، وللحد من المصيد المرتجع، وإعداد تشريعات و/أو أنظمة ملائمة والإبلاغ والتدريب الفعالين.

5–10 وينبغي للدول أن تتيح فرصاً للقيّمين على إدارة مصايد الأسماك لزيادة معارفهم عن مسائل الصيد العرضي والمصيد المرتجع والحلول الممكنة لها. وينبغي إعطاء صانعي السياسات معلومات ونصائح وخيارات للتصدي لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع وتأثيراتهما الاقتصادية والاجتماعية والحلول الممكنة لها.

6–10 وينبغي للدول أن تكفل أيضاً حصول أخصائيي تكنولوجيا معدات الصيد على تدريب متخصص بشأن التدابير التقنية التي يمكن اعتمادها للتخفيف من تأثيرات الصيد العرضي والمصيد المرتجع، وينبغي لها أن توفر التدريب الكافي للصيادين على استخدام وصيانة التكنولوجيا والممارسات التي تُستحدث على هذا النحو.

7–10 ويتعيّن على الدول اتخاذ عدد محدد من الخطوات لتشجيع التعاون والأخذ بتدابير إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما في ذلك ما يلي:

(1) مراعاة آراء الصيادين واقتراحاتهم بشأن التدابير الفعّالة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛

(2) وإعطاء شروحات واضحة للصيادين عن سبب ضرورة إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في مصايدهم، وتداعيات الفشل في القيام بذلك والفوائد الناجمة عن اعتماد تدابير لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛

(3) والتواصل بصورة منتظمة مع الصيادين حول الأسباب والظروف التي تسفر عن صيد مرتجع ومصيد عرضي، وتطوّر برامج إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، ونتائج البحوث وحالة الأنواع التي تعنيهم؛

(4) وتنسيق وتعزيز الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها التعاونيات والشركات والمنظمات المشابهة المعنية بالصيادين لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع؛

(5) وتوفير التدريب الكافي للصيادين على استخدام وصيانة التكنولوجيا والممارسات المستخدمة في إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع والتقنيات التي تتيح للصيادين ابتكار حلول خاصة بهم ومناولة الأنواع التي يشملها الصيد العرضي والتي يتم الاستيلاء عليها وهي لا تزال حيّة، والنهوض بها والإفراج عنها، والتشريعات الأساسية والسياسات وتقنيات الاتصال الكفيلة بإيضاح الجهود التي تبذلها في مجالي إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع بالنسبة للجماهير المستهدفة المناسبة.

11– اعتبارات بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية

11–1 ينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تتعاون معاً لمعالجة القضايا المشتركة، مثل من خلال إعداد معايير وأدوات ومعلومات متجانسة ترمي إلى تيسير تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

11–2 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تتعاون، حيثما اقتضى الأمر ذلك، مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المختصة لتوحيد إجراءات الرصد والإبلاغ بشأن الصيد العرضي والمصيد المرتجع.

11–3 وينبغي للدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تُطلع أصحاب الشأن والجمهور العام على الإجراءات المتخذة لتحسين إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

11–4 وينبغي أن تستعرض منظمة الأغذية والزراعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية استناداً إلى الردود الموجودة على الاستبيان الذي يجري كل سنتين والمتاحة للجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة.

11–5 وينبغي إيلاء الاعتبار، عند تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، لجملة أمور من بينها، المساءلة، والقدرة على التكيف، والكفاءة، والطابع العملي، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وحُسن التوقيت، والشفافية.

12– اعتبارات خاصة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

12–1 ينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك الإقرار بأهمية التصدي لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع.

12–2 وينبغي للدول المشاركة في منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك الحرص على أن مجموعات العمل المعنية المنبثقة عن تلك المنظمات

والترتيبات تشمل مشاركة علماء يتمتعون بالخبرة اللازمة لإجراء وتقييم عمليات تقدير الصيد العرضي والمصيد المرتجع والاستراتيجيات المقترحة للتخفيف من حدة من التأثيرات.

12–3 وينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية لمصايد الأسماك، حيثما أمكنها ذلك، التعاون في ما بينها لمساندة إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، بما يشمل تطوير قدرة المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في الأجل الطويل على التعاون والتنسيق لجمع البيانات وإجراء تقديرات للصيد العرضي والمصيد المرتجع والأنشطة التي يمكن تنفيذها لبناء القدرات.

12–4 وينبغي للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تعمل بروح من التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية للتصدي لمشاكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع.

13– المتطلبات الخاصة للدول النامية

13–1 ينبغي للدول ومؤسسات التمويل الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية أن تنظر في زيادة قدرة الدول النامية على إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في مصايدها عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية في ما يتعلق بالبحوث وجمع البيانات وإجراء دراسات اجتماعية واقتصادية لإدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع، ونقل التكنولوجيا، والتدريب والتعاون العلمي، طبقاً للقانون الدولي وللمدونة.

13–2 وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تنظر بوجه خاص في إمكانية تقديم المساعدة التقنية للدول النامية، بما في ذلك توطيد التعاون الدولي وبناء القدرة على تطبيق هذه الخطوط التوجيهية، بما يشمل مصايد الأسماك التي تفتقر إلى البيانات. وقد تنشأ الحاجة في مجالات من قبيل ما يلي:

(1) وضع أطر للإدارة؛

(2) التخطيط للإدارة الفعالة للصيد العرضي؛

(3) جمع البيانات وتقدير الصيد العرضي والمصيد المرتجع؛

(4) رصد الصيد العرضي والمصيد المرتجع والإبلاغ عنهما؛

(5) وضع تدابير لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، وتطبيقها؛

(6) خسائر ما قبل الصيد والصيد غير المقصود؛

(7) تطوير نظم فعالة للرصد والمراقبة والإشراف؛

(8) تطوير البحوث؛

(9) اتخاذ تدابير للتوعية والاتصال وبناء القدرات؛

(10) وتقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وخطة العمل الدولية بشأن طاقة الصيد، وخطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش، وخطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية، الصادرة كلّها عن منظمة الأغذية والزراعة، وما يتصل بها من خطوط توجيهية تقنية لأفضل الممارسات وغيرها من الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة.

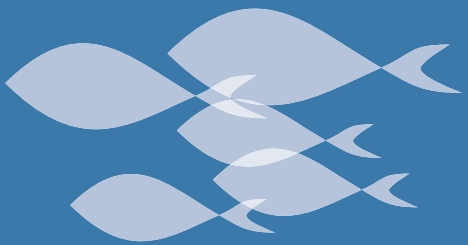

أُعدت هذه الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع من خلال عملية تشاركية تشمل خبراء في مجال مصايد الأسماك ومديري المصايد من الحكومات وقطاع صيد الأسماك والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وقد صممت هذه الخطوط التوجيهية لتقديم التوجيه بشأن عوامل الإدارة التي تتراوح بين إطار تنظيمي مناسب ومكونات برنامج جيد لجمع البيانات، وهي تضم تحديد اعتبارات الإدارة الرئيسية والتدابير اللازمة لضمان صون الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة، بالإضافة إلى الموائل المتضررة. وهذه الخطوط التوجيهية طوعية وتشكل صكا مرجعيا لمساعدة الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على صياغة وتنفيذ التدابير المناسبة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في جميع مصايد الأسماك وأقاليم العالم.

International Guidelines on Bycatch
Management and Reduction of Discards

ISBN 978-92-5-606952-8

9 789256 069528

BA0022Ar/1/10.11